أثر سياسة الخصخصة على الأداء المالي لمشروعات القطاع العام السودانية المخصخصة

The Effect of privitization policy on the Financial Performance of the Privitized Publice Sectors projects

اعداد: النذير حسين الطيب
المحاضر بقسم المحاسبة والتمويل
كلية النيل الابيض للعلوم والتكنولوجيا

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على اثر الخصخصة كسياسة تحرير اقتصادي على الاداء المالي للمشروعات السودانية التي تمت خصخصتها من خلال دراسة حالة مصنع اسمنت ربك بولاية النيل الابيض. ولتحقيق اهداف الدراسة تم تصميم استبانة على طريقة مقياس ليكرت لعينة الدراسة. اوضحت النتائج عدم الاتفاق على اسلوب او طريقة معينة للخصخصة يمكن تطبيقها على كل المشروعات وذلك لاختلاف الظروف الداخلية والخارجية للمشروعات. وقد اوصت الدراسة بتركيز عمليات الخصخصة على المشروعات التي تعاني من ضعف في الاداء المالي وتاجيل خصخصة المشروعات ذات الاداء المالي الكفء.

Abstract

The objective of this study is to identify the effect of privatization as a liberalization policy on the financial performance of the privatized Sudanese projects, through studying the case of Rabak Cement Factory in White Nile State. For achieving the objectives of the study, the study used a questionnaire designed according to Likert method measurement to the size of the study sample. The results of the study show that, dissimilarity of the methods that may apply to the all projects because of the differences in the internal and external circumstances. However, the study recommended that it is necessarily concentration the privatization process to the projects which are facing weaknesses in financial performance and postponement .privatizing the projects with efficient financial performance

Keywords

Privatization Financial Performance Rabak Cement Factory

١. تمهيد:

اتجهت كثير من الدول الي ادخال سياسية الخصخصة كبرنامج إصلاح اقتصادي شامل في محاور متعددة, بهدف اصلاح اوضاعها الاقتصادية وتعتبر الخصخصة سياسة اقتصادية وآلية من الآليات التي يتطلبها نظام السوق الحر، السمة المميزة لاقتصاد هذا العصر، وذلك من خلال بيع بعض أو كل الممتلكات الاقتصادية الحكومية للقطاع الخاص، اعتبار أن القطاع الخاص أكثر كفاءة وواقعية لإدارة الاستثمار من الحكومات, التي يفترض, في ظل النظام الرأسمالي، أن تتفرغ للأعمال السيادية وترك المجال الاقتصادي للقطاع الخاص. وعلى الحكومات اذا ارادت ممارسة الانشطة الاقتصادية ان تمارسها من خلال المنافسة الكاملة وحرية السوق.

أن التجربة السودانية في مجال الخصخصة، بكل ايجابياتها وسلبياتها، تعتبر تجربة جرئيه مقارنة بالدول الأخرى، الامر الذي يتطلب المزيد من البحوث والدراسات للوقوف على تأثيراتها على اداء المشروعات الحكومية التي تمت خصخصتها. وذلك جاءت هذه الدراسة للتعرف على أثر الخصخصة على الاداء المالي لمصنع اسمنت ربك من خلال مقارنة ادائه المالي قبل وبعد الخصخصة .

٢. مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في ضرورة تساؤل رئيسي عن مدى وتأثير الخصخصة على الاداء المالي لمصنع اسمنت ربك. كما يمكن اشتقاق الاسئلة الفرعية التالية عن التساؤل الرئيسي:

- أثر الخصخصة على الاداء المالي للمشروعات المخصخصة ؟
- هل ضعف الاداء المالي في المؤسسات العامة له علاقة بملكية الدولة؟
- ما أثر خصخصة مصنع اسمنت ربك على كفاءة وفعالية الاداء المالي.

٣. أهمية الدراسة:

تستهدف بعض المؤسسات الحكومية في السودان عمليات خصخصة بدرجات متفاوتة، ابتداء من الخصخصة الجزئية الى الخصخصة الكاملة، وذلك استجابته للمتغيرات التي فرضتها التطورات والتغيرات المطردة والمتسارعة في مجال النشاط الاقتصادي على مستوي العالم، الذي يسيطر على نظامه الاقتصادي النظام الرأسمالي القائم على اطلاق يد النظام الخاص في مجال الاستثمار وإدراره النشاط الاقتصادي. وعليه يمكن ان تكتسب هذه الدراسة اهميتها عدة

اعتبارات منها:

أ- الأثار الاقتصادية والاجتماعية لعمليات الخصخصة على الشركات وعلى المجتمع.

ب- الاهمية الاستراتيجية لصناعة الاسمنت بالسودان, اضافة الى أهمية بعض المؤسسات العامة في دعم الايرادات العامة وبالتالي أهمية الدراسة المتأنية لعملية الخصخصة وبعد المقابلة بين العائد والخسائر المرتبة عليها.

ج - مواكبة التوجيهات الاقتصادية المرئية التي تؤكد على اولوية القطاع الخاص في إدارة النشاط الاقتصادي.

٤. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الى تحقيق الاهداف التالية:

- التعرف على مفاهيم سياسة الخصخصة وانواعها ومدي ملائمة تلك الانواع للمؤسسات السودانية.
- التعرف على مشكلات الاداء المالي لمصنع الاسمنت ربك بعد وقبل الخصخصة ومدي مساهمة عملية الخصخصة في تحسين أو تدهور ادائه المالي.

٥. فرضيات الدراسة:

تقوم هذه الدراسة الى اختبار الفرضيات التالية

١- توجد علاقة بين تحسين الاداء المالي للمشروعات المخصصة وعملية الخصخصة.

٢/ ضعف الاداء المالي للمشروعات العامة له علاقة بملكية الدولة لها.

٣/ وجود تحسن الاداء المالي لمصنع اسمنت ربك والخصخصة.

٦. منهجية الدراسة :

اعتمدت الدراسة بصورة أساسية علي المنهج الوصفي في بناء الإطار الفكري ودراسة الحالة كجزء من المنهج الوصفي ،بالاعتماد علي الاستبانه كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية ، إضافة الي منهج تحليلي إحصائي قياسي لتحليل البيانات في صورة تكرارات ونسب مئوية باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (spss) للوصول الي نتائج

الإطار النظري للدراسة :

مفهوم الخصخصة وأهدافها وأساليبها ومؤشرات قياس الأداء المالي .

١. مفهوم الخصخصة وأهدافها :

لا يوجد مفهوم دولي متفقا عليه لمفهوم الخصخصة فالبعض يرى فلسفة اقتصادية حديثة ذات إستراتيجية لتحويل عدد من المؤسسات الاقتصادية من القطاع العام الي القطاع الخاص، بمعني عملية نقل ملكية أو إدارة أي نشاط اقتصادي جزئيا أو كليا، الي القطاع الخاص، وبالتالي هي وسيلة أو أداة لتفعيل برنامج إصلاح الأوضاع الاقتصادية في الدولة (ويكيبريا الموسوعة الحرة، ٢٠١٠م).

يمكن تعريف الخصخصة علي أنها عملية نقل الملكية والرقابة من القطاع العام الي القطاع الخاص بتركيز خاص علي بيع الأصول (عثمان ١٩٩٦م :١٧٢) وتنظر الحكومات الي الخصخصة علي أنها الأداء المثالي لترشيد الموارد الوطنية عن طريق توسيع مشاركة القطاع الخاص في العملية الاستثمارية وإدارة المرافق الإنتاجية لان الواقع العملي والاقتصادي اثبت إن قدرة القطاع الخاص علي تفعيل الدورة الاقتصادية وزيادة رفع الكفاءة الإنتاجية مع المحافظة علي مصلحة المستهلكين (زيتون، ٢٠٠٦ :٣)

٢. اهداف الخصخصة :

الغايات والأهداف من الخصخصة تختلف باختلاف اهداف متبنى سياسية الخصخصة، فهنالك عدة اهداف تسعى الدولة لتحقيقها من عملية الخصخصة منها إيجاد وخلق ملاك حقيقيين لرأس مال المنشأة التي يتم خصخصتها، نتيجة قاعدة اقتصادية تتمثل في قوانين الاستثمار وأسواق المال وإيجاد عملية إصلاح مستدامة وشاملة للقطاع الاقتصادي (محمد ٢٠٠٦ :٢١٥). كما إن للخصخصة اهداف عامة تتمثل في، رفع الكفاءة والقدرة التنافسية للمؤسسات التجارية، وتحسين الوضع المالي للحكومات بالاستفادة من حصيلة البيع وتقليل حجم القطاع العام وبالتالي تقليل الأعباء المالية والإدارية للدولة ودعم المؤسسات المالية والأسواق المالية (احمد ، ٢٠٠٥ :٢٥) .

كما إن قرار الخصخصة في السودان كان يهدف الي جملة من الأهداف منها، تقليل الأعباء المالية والإدارية للدولة وتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة، تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وذلك يبدو من أهم اهداف البرنامج الاقتصادي (١٩٩٨م) في السودان لتحقيق المزيد من النمو الاقتصادي من خلال دعم سوق الخرطوم للأوراق المالية ولذلك تم تعديل قانون

الاستثمار (١٩٩٨م) لمعالجة إخفاقات سياسة التحرير التي تبنتها الدولة منذ ١٩٩٤م (شيخ موسي، ٢٣:٢٠٠١) ومن اهداف الخصخصة يمكن استنتاج إن من أهم مزايا الخصخصة تحقيق التوظيف الكامل للعمل والموارد الإنتاجية للدولة كما إن الخصخصة تتيح اكتشاف وحدات جديدة واستعمالات جديدة للموارد الحالية بالإضافة الي التخلص من أعبائهم في المشروعات العامة، الخلسرة، وخفض عجز الموازنة العامة وعلي الرغم من المزايا العديدة للخصخصة إلا ان لها العديد من السلبيات، خاصة في حالة القرارات الخاطئة عند خصخصة مؤسسات، عامة ناجحة اقتصاديا، حيث تفقد الدولة جزء من إيراداتها غير الضريبية التي تساهم في تغطية المصروفات العامة، إضافة الي تشريد العديد من العاملين مما قد يتسبب في كثير من المشكلات الاجتماعية بفقد البعض لمصادر دخلها بالتالي تحمل المجتمع لكلفة اجتماعية نتيجة لعملية الخصخصة .

إن عملية الخصخصة تستمد أهميتها، ومبرراتها، من العديد من الاعتبارات منها، دور القطاع الخاص، القائم علي المبادرة الفردية والاجتماعية، وبالتالي يعتبر القطاع الخاص هو القائد الحقيقي للابتكار والتجديد، وثبت علميا انه اكثر كفاءة من الحكومة في المجال الاقتصادي، وذلك من خلال ملاحظة فشل القطاع المملوك للدولة، لأنه يعيش ظروف مصطنعة كما إن عملية الخصخصة تستمد أهميتها ومبرراتها من كونها موضوع إداري ومالي واقتصادي ويحظي باهتمام معظم، إن لم يكن كل، الدول في عملية التطوير الاقتصادي والإداري والمالي (سعادة، ٢٠٠٢م :٤٠٤) .

٣. أساليب الخصخصة :

تتم عملية الخصخصة في ظل ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية وثقافية مركبة ومعقدة تؤثر علي آليات وأدوات ومراحل تفعيل وزيادة دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والإجابة عن التساؤل الذي يقول (كيف) تتم عملية الخصخصة يمكن مناقشة هذا التساؤل من خلال الاتجاهات الرئيسية التي تتضح من الشكل التالي :

الشكل رقم (١)

الاتجاهات الرئيسية لعملية الخصخصة :

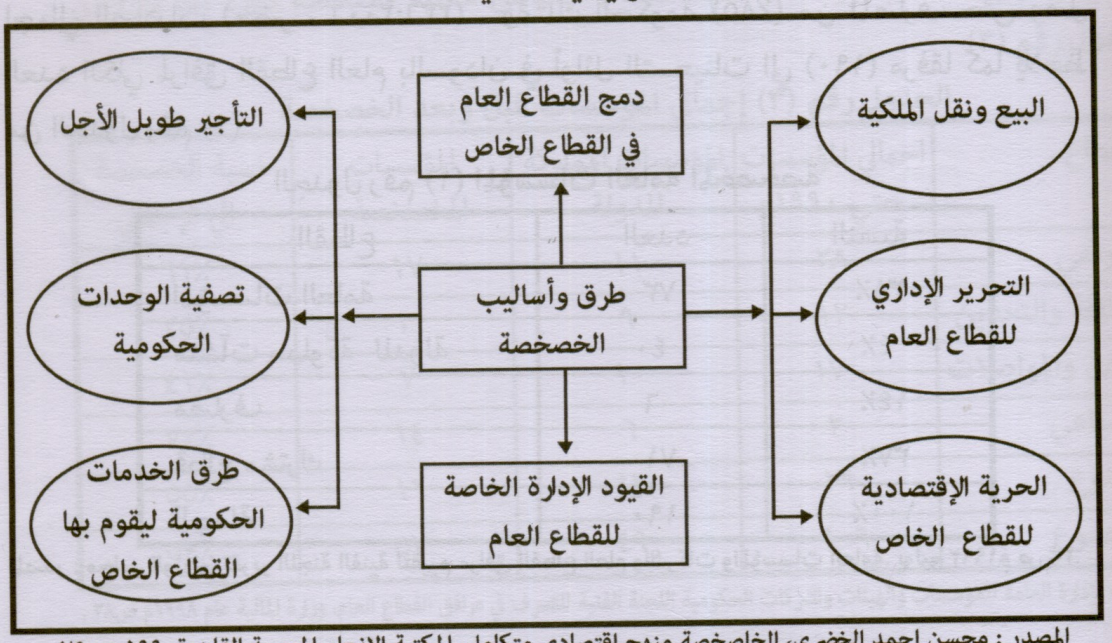

المصدر : محسن احمد الخضري، الخاصخصة منهج اقتصادي متكامل، المكتبة الانجلو المصرية القاهرة، ١٩٩. ص٧٥.

الشكل (١) يتضح منه إن هناك ثمانية اتجاهات، أساليب، يمكن إن تتم بها عملية الخصخصة وهي، بيع وحدات القطاع العام للقاع الخاص، مما يغير شكل الملكية من ملكية عامة الي ملكية خاصة، تحرير القطاع العام من قيود ولوائح الدولة وإعطائه حرية وفعالية القطاع الخاص, وللقطاع الحرية الاقتصادية الكاملة في ممارسة النشاط الاقتصادي، كذلك تحويل إدارة القطاع العام الي إدارة خاصة حيث تتم إدارة المؤسسات العامة بواسطة إدارة خاصه كما يمكن ان يتم الخصخصة مع انشطة التأجير طويل الأجل للقطاع العام الي القطاع الخاص، مثل تأجير الميناء البري في الخرطوم، وعمليا تتم الخصخصة بأكثر من أسلوب حسب الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ومتطلبات الحالة الاقتصادية التي تمر بها الدولة.

٤. تجربة الخصخصة في السودان :

في نهاية السبعينات تم الاعتماد بشكل كبير علي التمويل الأجنبي في تمويل مشروعات الدولة، حيث تم في هذه الفترة إنشاء العديد من المؤسسات الزراعية والصناعية والخدمية حتى أصبح القطاع العام يغطي (٩٠٪) من المشروعات الزراعية والسكة حديد والكهرباء والقطاع

التجاري والمالي حيث ساهم القطاع العام بحوالي (٥٠٪) من الناتج الإجمالي و(٧٥٪) من قيمة إجمالي الصادرات (خضر ، ٢٣٦:٢٠٠٦) . وتمتلك الحكومة (٨٥٪) من المصارف حتى وصل العدد الكلي لمرافق القطاع العام بالسودان في أوائل التسعينات الي (١٩٠) مرفقا كما يلاحظ من الجدول رقم (١)

الجدول رقم (١) **المؤسسات العامة المخصخصة**

القطاع	العدد	النسبة
المؤسسات العامة	٧٣	٣٨٪
منشآت مملوكة للدولة	٤٠	٤٪
مصارف	٦	١٤٪
قطاع مشترك	٧١	٣٧٪
الجملة	١٩٠	١٠٠٪

المصدر : مجلس الوزراء, تقرير اللجنة الفنية لتقييم مرافق القطاع العام والشركات والمؤسسات العامة. يوليو ١٩٩٢م ص ٢٣.

إن النسب الموضحة في الجدول (١) تبين مدي سيطرت القطاع العام، الدولة، علي القطاع الاقتصادي، ولذلك بدأت الحكومة في بداية التسعينات من القرن الماضي، إعداد دراسات جادة لوضع برنامج إصلاح اقتصادي للخروج بالقطاع العام من أزماته بإعادة هيكلته ومن أهم برامج الإصلاح التي تم تنفيذها وهو التخلص من بعض الوحدات الخلسرة وبيعها للقطاع الخاص وكذلك وقف الدعم من المؤسسات الحكومية والجدول رقم (٢) يوضح عدد المؤسسات العامة التي تمت خصخصتها في عام ١٩٩٨م .

الجدول رقم (٢) عدد المؤسسات العامة المخصصة حتى عام ١٩٩٨م

القطاع	العدد	النسبة
القطاع الزراعي	١١	٢٢٪
قطاع الطاقة والتعدين	٩	١٨٪
قطاع النقل والمواصلات	١٠	٢٠٪
القطاع الصناعي	٦	١٣٪
القطاع المتنوع	١٣	٢٧٪
الجملة	٤٩	١٠٠٪

المصدر: تقرير وزارة المالية, الإدارة العامة للمؤسسات والهيئات الحكومية ، ١٩٩٨، ص٢٦ .

من الجدول (٢) يتضح إن القطاع المتنوع شهد اكبر نسبة خصخصة يليه القطاع الزراعي والنقل والمواصلات . وبصورة عامة شهد القطاع الصناعي عملية خصخصة كبيرة كما يقرأ من الجدول رقم (٣)

الجدول رقم (٣) إجمالي المؤسسات قبل وبعد الخصخصة

القطاع	اجمالي المؤسسات حتي ١٩٩٠م	المؤسسات المملوكة للدولة	المؤسسات المخصخصة	نسبة الخصخصة الي الإجمالي
الزراعي	٢٨	١١	١٧	٦١٪
الطاقة والتعدين	١٢	٩	٣	٢٥٪
النقل والمواصلات	١٧	١٠	٧	٤١٪
الصناعي	٢٠	٦	١٤	٧٠٪
المتنوع	٢٩	١٣	١٦	٥٥٪
المجموع	١٠٦	٤٩	٥٧	٥٤٪

المصدر: الإدارة العامة للمؤسسات والهيئات والشركات الحكومية اللجنة الفنية للتصرف في مرافق القطاع العام، وزارة المالية عام ١٩٩٨م ص٢٨ .

ومن الجدول (٣) يتضح إن أكثر من (٥٠٪) من مؤسسات الدولة تمت خصخصتها مما قد يعتبر علي فشل تلك المؤسسات في السودان وتعدد أسباب فشل مؤسسات القطاع العام منها الإداري والقانوني والاقتصادي المالي والأسباب الفنية .

ضمن أسباب الإدارة عدم كفاءة الإدارات وغياب أو ضعف برامج التدريب والتأهيل هجرة الكوادر المؤهلة ضعف نظام الأجور والحوافز وغياب المعايير السليمة لتحديد المسؤولية والمحاسبة ومن الأسباب القانونية التضارب والتنازع بين وزارة المالية والوزارات القطاعية التي لا تتبع لها تلك المؤسسات لعدم وجود قانون سيادي موحد .

ومن الأسباب الاقتصادية والمالية شح مصادر النقد الأجنبي، استخدام أموال التنمية لإغراض أخري، عدم وضوح المؤشرات المالية مما يصعبان عملية تقييم الأداء المالي الفعلي لمؤسسات القطاع العام .

ومن أهم الأسباب الفنية عدم استقرار سياسات التسعير وعدم وجود مقاييس واضحة لقياس و تحديد التكلفة الإنتاجية وتقادم وسائل الإنتاج (خضر، ٢٠٠٦م :٢٤) .

مؤشرات قياس الأداء المالي :

تعتمد كثير من مؤشرات تقييم الأداء المالي علي التحليل المالي باعتباره منظومة من الأساليب الفنية التي يمكن الاعتماد علي مخرجاته في بناء مؤشرات تقييم مالية تهدف الي توضيح الماضي وانجازاته ورسم سياسات المستقبل والأساليب الفنية، التحليل المالي، هي الوسائل

العلمية التي يستند اليها المحلل المالي في صياغة المعلومة المالية (الحيالي، ٢٠٠٦ :٢٦) ويمكن تصنيف الأساليب الفنية المستخدمة في التحليل المالي الي مجموعتين كما في الشكل(٢):

الشكل رقم (٢) الأساليب الفنية للتحليل المالي

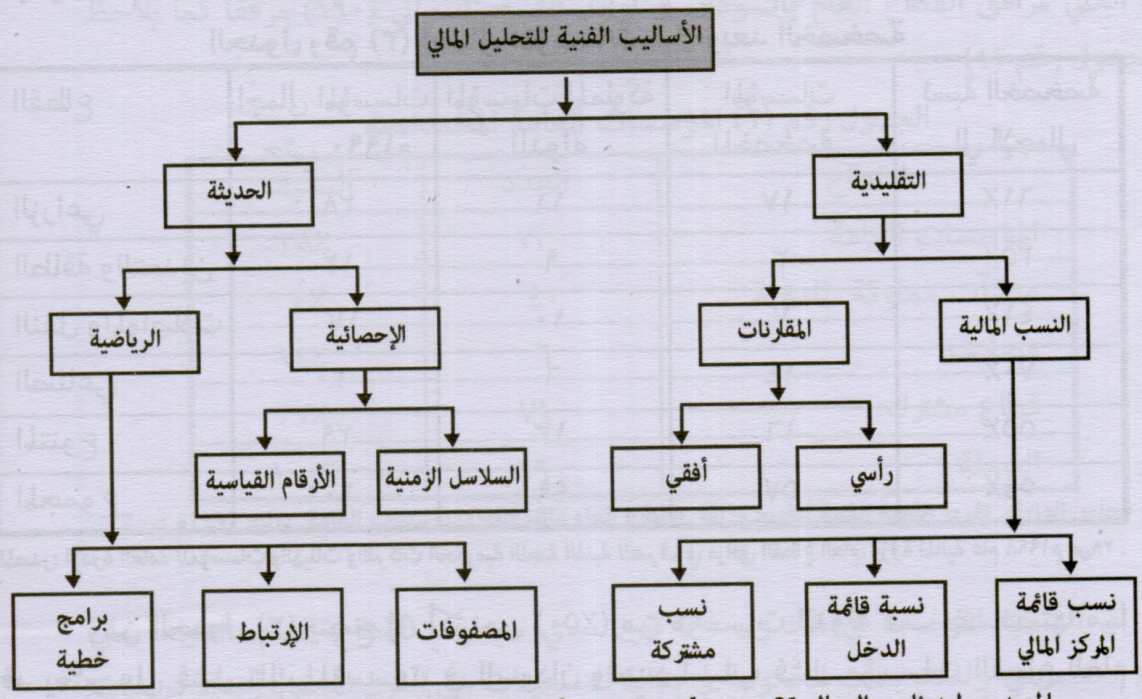

المصدر: وليد ناجي الحيالي The Arad open Academy of Denmark .www.academy p 21

من الشكل (٢) يتضح أن الطرق التقليدية للتحليل المالي تعتمد علي أسلوب النسب المالية والمقارنات واعتماد الأساليب الحديثة علي البيانات الإحصائية والرياضية. وسبيل التحليل المالي لأهداف التنبؤ بالفشل المالي، ويوجد الكثير من النماذج العملية للتنبؤ بالفشل المالي منها نموذج ايتمان ١٩٧٤م الذي يقوم علي خمسة مؤشرات لكل منها وزنا ترجيحيا للتبوء بالإفلاس في الوحدات الاقتصادية ويأخذ هذا النموذج شكل الارتباط كما في المعادلة التالية (الحيالي،٢٠٠٦: ٢٦٣)

$$Z = 0.012\ X_1 + 0.014X_2 + 0.033X_3 + 0.004X_4 + 0.010X_5$$

حيث أن :

Z = مؤشرات الإفلاس

X_1 = رأس المال العامل / إجمالي الأصول

X_2 = الأرباح المحتجزة/ إجمالي الأصول

X_3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول

X_4 = القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة النقدية لديون المنشأة

X_5 = المبيعات / إجمالي الأصول

والقيمة الفاصلة لهذا النموذج هي (٢,٦٧٥) حيث تعتبر منشآت التي تحقق أقل من هذه القيمة تتميز ببعض خصائص المنشآت التي فشلت في الماضي.

أما نموذج كيتا (١٩٨١) : فيأخذ شكل المعادلة التالية:

$$Z = 1.42\ X_1 + 0.42X_2 + 0.42X_3 + 0.46X_4 + 0.271X_5$$

حيث أن : Z = مؤشرات الافلأس

X_1 = صافي الربح قبل الضريبة / إجمالي الأصول

X_2 = حقوق المساهمين / إجمالي الالتزامات

X_3 = الأصول السائلة / الالتزامات المتداولة

X_4 = المبيعات / إجمالي الأصول

X_5 = النقدية / إجمالي الأصول

فإذا كانت نتيجة الاختبار (قيمة Z) ايجابية يعتبر المشروع في حالة من الفشل المالي، إما إذا كانت سالبة فأن المشروع مهدد بالفشل المالي.

الدراسات السابقة:

في حدود ما أمكن الوصول اليه من دراسات في هذا الموضوع يرى الباحث إن ما يميز هذه الدراسة هو تركيزها على الأداء المالي للمشروعات العامة المخصخصة للوقف على مدى تأثير عملية الخصخصة على كفاءة وفعالية أدائها، ففي دراسة سليم (٢٠٠٣) بعنوان التقويم المحاسبي للمنشآت لأغراض الخصخصة هدفت الدراسة للتعرف على أهم الأساليب المستخدمة لتقويم الأصول لأغراض الخصخصة والتعرف على التقويم المحاسبي الملائم لكل أسلوب من أساليب الخصخصة وتوصلت الدراسة الى إن عملية التقويم المحاسبي لموجودات المنشأة هي من أهم مقومات نجاح عملية الخصخصة كما أوصت الدراسة بضرورة إتباع أسلوب التكلفة الاستبدالية

وفي دراسة أحمد، (٢٠٠٥م) بعنوان الخصخصة التجربة السودانية تناولت الدراسة انخفاض الأداء في المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية حيث كان من أهم أهدافها تقييم تجربة الإستخصاص في السودان من خلال تقييم الشركة السودانية للاتصالات ومن أهم النتائج التي توصلت إليها زيادة إنتاجية سوداتل وقبول الجمهور لخدماتها كما أوصت الدراسة بضرورة معالجة الآثار السالبة للخصخصة على العمالة في المؤسسة العامة للاتصالات. وفي دراسة خضر (عام ٢٠٠٦م) تمثلت مشكلة الدراسة في المخاطر التي تحملها الخصخصة وسلبياتها، وكان

الجدول رقم (٥)

إنتاجية مصنع اسمنت ربك ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٦م (الأرقام بالألف طن)

السنة	الإنتاج المخطط	الإنتاج الفعلي	نسبة الإنتاج الفعلي المخطط
1998	80	54	68%
1999	80	52	64%
2000	80	60	75%
2001	80	47	59%
2002	80	41	51%
2003	80	77	43%
2004	80	65	81%
2005	80	57	71%
2006	80	84	105%

المصدر: تقارير مجلس إدارة الشركة النيل الأبيض في الفترة ١٩٩٨ ـ ٢٠٠٦م

وبناءً علي نتائج التحليل المالي وبيانات الاستبانة فقد تم اختبار الفرضيات التي قامت عليها الدراسة بعد تحليل بيانات الاستبيان باستخدام البرنامج الإحصائي (spss) وقد تم قبول أو رفض الفرضية استناداً علي مقاييس النزعة المركزية، المنوال واختبار كأي تربيع مستوي معنوية ٥٪ او ١١٪ ايهما اكبر ويقبل الفرض إذا كانت القيمة المحسوبة اقل من الجدولية.

اختبار الفرضية الأولي:

وجود علاقة بين تطبيق الخصخصة علي المؤسسات العامة وتحسن أدائها المالي بعد الخصخصة.

العبارات	الاجابات			
	أوافق بشدة	أوافق	لاأوافق	لا أوفق بشدة
الخصخصة آلية تؤدي الي تحسين الأداء بنسبة كبيرة	١٦	٨	١٠	٦
معظم المؤسسات التي تمت خصخصتها تحسن أدائها المالي بعد الخصخصة	١٥	١٠	٧	٨
تحسن إرباح المؤسسات المخصصة	٢٠	٩	٦	٥
تحسن موقف السيولة في المؤسسات المخصصة	٢١	١٠	٥	٤
المؤسسات المخصخصة أقل عرضة للفشل المالي من المؤسسات	١٤	٦	١١	٩
المجموع	٨٦	٤٣	٣٩	٣٢

المصدر: إعداد الباحث من واقع بيانات الاستبانة ٢٠٠٨م

من الجدول يلاحظ أن المنوال هو الإجابة (أوفق بشدة) كما أن قيمة كأي تربيع المحسوبة (٩) أقل من قيمة كأي تربيع الجدولية (٩,٥) وبالرجوع الي نتائج التحليل في الجدول رقم (٤) يلاحظ تحسن نسب الأداء المالي بعد الخصخصة . هذه النتائج تثبت صحة الفرضية الأولي.

اختبار الفرضية الثانية :

ضعف الأداء المالي للمؤسسات العامة له علاقة بملكية الدولة لها.

العبارات	الإجابة			
	أوافق بشدة	أوافق	لا أوفق	لا أوافق بشدة
ضعف الأداء المالي للمؤسسات العامة يعود الي ملكية الدولة لها	١٧	٩	٧	٧
ضعف اهتمام الدولة بتأهيل وتدريب العاملين بالمؤسسات العامة من اسباب فشل الحكومية	٢٠	١٢	٦	٢
ضعف اهتمام الدولة بتوفير الإمكانيات المادية والمالية والفنية للمؤسسات العامة أدي الي فشل معظم مؤسسات الدولة	١٩	١١	٨	٢
عدم وجود قانون يحكم العلاقة بين وزارة المالية والمؤسسات الحكومية أضعف من أداء مؤسسات القطاع العام	١٠	٧	١٣	١٠
أضعف اهتمام الدولة بالاستثمار والسوق والمنافسة أدي الي فشل المؤسسات العامة	١٥	١٢	٨	٥
المجموع	٨١	٥١	٤١	٢٦

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستباتة ٢٠٠٨م

من الجدول يلاحظ أن يلاحظ أن المنوال هو الإجابة (أوافق بشدة) كما ان قيمة كأي تربيع المحسوبة(٩) أقل من الجدولية(٩,٤٩) كما يلاحظ من التحليل المالي في الجدول رقم(٤) ضعف الأداء المالي لمصنع اسمنت ربك في السنوات قبل الخصخصة (٢٠٠٣م) وهذه النتائج تثبت صحة الفرضية الثانية

اختبار الفرضية الثالثة:

تحسين كفاءة وفاعلية الأداء المالي لمصنع أسمنت ربك بعد الخصخصة.

العبارات	الإجابات			
	أوافق بشدة	أوفق	لا أوفق	لا أوافق بشدة
الوضع المالي للمؤسسات المخصخصة يكون أفضل بعد الخصخصة مقارنة بالأداء قبل الخصخصة	٢٠	١٦	٢	٢
معظم المؤسسات العامة تعاني من مشكلا ت مالية وإدارية وتشغيلية ويمكن معالجتها بتطبيق الخصخصة	١٤	١٢	١٠	٤
معظم المؤسسات المخصخصة توافرت لديها السيولة الكافية لإدارة عمليات التشغيلية بكفاءة وفاعلية	١٣	١١	٦	١٠
معظم المؤسسات المخصخصة استطاعت إن تحقق نسبة كبيرة من موازناتها التخطيطية بفعالية كبيرة	١٩	١٤	٧	٥
المجموع	٦٦	٥٣	٢٥	١٦

المصدر: إعداد الباحث من بيانات الاستبيان ٢٠٠٨م

المراجع

- علي الخضر محمد ، المشروعات العامة في السودان ، مجلة العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية ، العدد الأول ، ديسمبر ٢٠٠٦م.
- عبد الوهاب عثمان شيخ موسى ، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، الخرطوم ، مطابع السودان للعملة المحدودة، ٢٠٠١م.
- محمد أحمد عثمان ، إدارة المؤسسات العامة ، الخرطوم ، دار الأصالة للنشر ١٩٩٦م.
- محمد أحمد الخضيري ، الخاصخصة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٩٣م.
- وليد ناجي الحيالي ، الاتجاهات الحديثة للتحليل المالي. The Arab Open Academy of Demmark, Bronshl holms all 45.1.2700 Brnshoj. Denmark www.acadmy
- يوسف سعادة ، محاسبة شركات الأموال ، عمان، المناهج للنشر والتوزيع ، ٢٠٠٢م.

أخـرى:

- تقارير الإدارة العامة للمؤسسات والهيئات الحكومية ، وزارة المالية ١٩٩٨م.
- سليم صبحي سليم ، التقويم المحاسبي لأغراض الخصخصة ، دراسة ماجستير غير منشورة ، جامعة الملك عبد العزيز ، السعودية ، ٢٠٠٣م.
- محمد عبد الرحمن أحمد ، الخصخصة التجربة السودانية ، سوداتل ، بحث غير منشور مكتبة جامعة ام درمان الإسلامية، ٢٠٠٥م.
- محمد معني ديوب ، المتطلبات الأساسية لنجاح برنامج الخصخصة مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية المجلد (٢٨) العدد (٢) ، ٢٠٠٦م.
- عبد السلام مسعود رحومة: http:// www.ulum.n\\6160ht.1428
- غادة بلوط زيتون ، موقع جريدة الشرق الاوسط العدد 9933، 2006/7/2م.
- ويكيبيديا ، الموسوعة الحرة.